

المُفَارَقَةُ التَّرَكِيبِيَّةُ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

The synthetic paradox in Arabic rhetoric

جمال الدين عبد الهادي *

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)

a.d.a.01@live.fr

تاريخ الإرسال: 2023/03/06	تاريخ التقييم: 2024/01/01	تاريخ القبول: 2023/12/30
---------------------------	---------------------------	--------------------------

ملخص:

سنتطرق في مقالنا هذا إلى المفارقة التركيبية، وهي نوع من أنواع المفارقة التي لها علاقة بالجانب الفني التركيبي للنص الإبداعي؛ وهي على علاقة بمعاني النحو التي للمبدع دواعٍ أسلوبية لاستعمالها، وعليه يكون لها أثر في التركيب الجمالي للنص ووظيفته، كونها أسلوب تتم فيها مخالفة أصل الوضع؛ بالانتقال من المعنى القريب والتركيب المعياري ذو الوظيفة النحوية البسيطة إلى معانٍ أخرى لدواعٍ أسلوبية يقتضها المعنى والسياق، وهذا النوع يدخل فيما عالجه النحاة القدماء والمحدثين تحت مسمى العدول عن المطابقة والحذف والزيادة، والتقديم والتأخير وغيره من الأساليب التي تلامس هذا المعنى. والتي يتجاذبها كل من معاني النحو ومعاني البلاغة.

كلمات مفتاحية: المفارقة؛ المفارقة التركيبية؛ العدول؛ معاني النحو؛ الوظيفة النحوية.

Abstract:

In this article, we will discuss synthetic paradox, which is a type of paradox that has to do with the synthetic artistic aspect of the creative text. It is related to the meanings of grammar used by the creator for stylistic reasons, and therefore it has an impact on the aesthetic composition of the text and its function, because it is a style that contradicts the original synthetic rules of the Arabic language. By

moving from the close meaning and the normative composition with a simple grammatical function to other meanings for stylistic reasons required by the meaning and context, and this type is included in what the ancient and modern grammarians dealt with under the name of Ecart, Deletion, Addition, Hysteron proteron, and other methods that touch this meaning. Which belong to both the meanings of grammar and the meanings of rhetoric.

Keywords paradox; synthetic paradox; Ecart; the meanings of grammar ; grammatical function.

*المؤلف المراسل:

مقدمة:

يُجمَعُ النُّقَادُ العرب على انعدام المفارقة مصطلحاً في التراث العربي، إلا أن هذا لا يعني أبداً انعدامها ظاهرةً وأسلوباً، كما لا يعني عدم وجود ألفاظ كانت تؤدي معناها وتقوم مقام مصطلحها الحدائي، بشكل أو بآخر.

وبما أن مصطلح المفارقة غير عربي، فلن نتوقع وجوده في القرآن الكريم، ولا في المصادر القديمة المؤسّسة لعلوم اللّغة والبلاغة والنقد، وقد أشار خالد سليمان لهذه النقطة – وهو من أوائل من تفتن لها- فقال- عن المفارقة:- «فقد تتبّعناها في عدد من المصادر المهمّة مثل (المثل السائر)، لابن الأثير، و(العمدة) لابن رشيّق، و(منهاج البلاغة) لحازم القرطاجني و(البيان والتبيين) للجاحظ، فلم نجدها واردة فيها، ولكن دلالاتها أوحّت بمسميات توحى بالمعنى نفسه للمفارقة، حيث وردت هذه المسميات في الاستعمال الأدبي والبلاغي» (1).

وحقٌّ مُتَرَجِّمِي المصطلح من لغته الأم رغم ما عانوه من مَشَقَّةٍ في سبيل البحث عن مقابل تُرَائِيٍّ له؛ لعلمهم يجدون ما يُعْطِي المفهوم المركب الذي يؤديه مصطلح (Paradox) أو (Irony) في الفكر الغربي حقّه؛ بآت كل محاولاتهم بالفشل؛ مما اضطرهم لاستعمال مصطلح "المفارقة"؛ الذي مع مرور الزمن استطاع أن يصنع لنفسه مكانة في النقد الأدبي العربي؛ وجرى على لسان كل ناقد، فأصبح بمجرد نطقه تعرف مقصدية صاحبه؛ وأنه يريد ذلك الأسلوب الغامض القائم على التضاد والتناقض الظاهري.

ورغم غيابها مصطلحاً عند النقاد القدامى إلا أن رُوح المفارقة لم تفارق تراثنا البلاغي يوماً لحاجة العرب لأساليب المراوغة والهرب من كشف المعنى، وإظهار الوجه الصريح منه وغير

ذلك-حاجة كل الأمم-في سياقات تستدعيها ضرورات المقام، وليس يَعدُّمُ المنقِبُ في التُّراث العربي الإشارات التي تُشكِّلُ بذور المفارقة، لأنَّ أجدادنا لم يتركوا شيئاً مما يتعلَّق بالعربية وفنونها الأدبية واللُّغوية والنَّقدية إلا تكلموا فيه.

والمفارقة في العربية أربعة أنواع المفارقة المعجمية (lexical Paradox) المفارقة التركيبية (Syntax Paradox) المفارقة البلاغية (Rhetorical Paradox): مفارقة النغمة (Paradox of tone)

وسنركز في مقالنا هذا على المفارقة التركيبية ويمكن الاصطلاح عليها بمفارقة القاعدة النحوية، وهي نوع من المفارقة على علاقة بالجانب الفني التركيبي للنص الإبداعي؛ وهي محور هذا البحث كونه على علاقة بمعاني النحو التي للمبدع دواعٍ أسلوبية لاستعمالها، وعليه يكون لها أثر في التركيب الجمالي للنص ووظيفته.

ولم نقف على مفهوم محدد لها بين ثنايا الكتب؛ لذا سعينا إلى وضع مقارنة مفاهيمية لها؛ بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة؛ فتوصلنا إلى ما مفاده: "إن المفارقة التركيبية هي أسلوب تتم فيها مخالفة أصل الوضع؛ بالانتقال من المعنى القريب والتركيب المعياري ذو الوظيفة النحوية البسيطة إلى معانٍ أخرى لدواعٍ أسلوبية يقتضيها المعنى والسياق"؛ وهذا سببه أن اللغة الشاعرة تقوم على خرق هذه الضوابط والقواعد سعياً وراء الوظيفة الجمالية التي لها أثرها في المعنى والمقصدية.

ولعل هذا ما عالجه النحاة القدامى والمحدثين تحت مسمى العدول عن المطابقة والحذف والزيادة، والتقديم والتأخير وغيره؛ وكلها تلامس معنى المفارقة التركيبية كما سبق وعرفناها، كونها تناقض مع الوضع العربي والقياس النحوي لدواعي أسلوبية أدناها لفت انتباه المتلقي وخرق أفق توقعه، وهي ما أدرجه ابن جني، في باب شجاعة العربية أو هكذا كان يسميها؛ يقول: «اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف»⁽²⁾.

والمتتبع لطواهر هذا الأسلوب في مدونة النحو التقليدي يجد أنَّ النحاة لم يقفوا وقفة المتأمل المدقق فيها، بل هي وقفات موزعة في ثنايا مؤلفاتهم، التي اكتفوا فيها بالمرور على

بعض مسائلها على عجل؛ سواء في تحديدها أو تفسيرها، وهذا يُنبئُ عن رهافة الحس اللغوي لديهم وتفظّنهم لمثل هذه الظواهر التي ما التفتَ العرب لمثلها -استعمالا- إلا لأنها أكثر تأثيراً وجذباً لانتباه المتلقي إذ « كل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيراً في الفهم من المألوف »⁽³⁾ ولعلنا نتطرق لها بنوع من الاختصار فليس القصد منا في هذا البحث إلا ربط المفارقة التركيبية بترائنا النحوي قديمه وحديثه، وكذا الاستعانة به في الجانب التطبيقي منه.

1. المفارقة التركيبية بين معاني النحو ومعاني البلاغة:

إن الكلام عن علاقة المفارقة التركيبية بالنحو والبلاغة يستدعي الكلام عن علاقة هاذين الأخيرين ببعضهما وبداية ذلك.

عموماً قد مرّ النحو العربي بعد تصنيف سيبويه للكتاب والمبرد للمقتضب بمراحل تطورية عدّة، وقد جاء مَنْ بَعْدَهُمْ وألّف الموسوعات والكتب، مركّزين في درسهـم النحوي على الأساليب الرصينة والعبارات البليغة إلى جانب عنايتهم بالإعراب والبناء، إلّا أنّ جهودهم لم تكد تتجاوز العلل والأقيسة وأحوال البناء والإعراب، والقواعد والخلافات النحوية، التي يزعم النحاة أن العرب لاحظتها حين اختيار أوجه تعابيرها وصياغاتها.

ورغم أن هذا عمل جبار وله فوائد جمّة إلّا أنّ فيه تضيقاً على البحث النحوي؛ إذ من المعروف أن الدرس النحوي يقف على «أحوال اللفظ من تنكير وتعريف، وتقديم وتأخير وحذف وذكر... الخ، لكنه يدرسها من وجهة مغايرة لما عليه الأمر في علم المعاني، فهو يتبين جواز التقديم وامتناعه ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، ويتكلم على التعريف والتنكير والتأكد وعدمه، لكنها لا يعالجها من حيث أنها تُلبى مطلباً فنياً يقتضيه المقام وتستدعيه الحال فقد تكفل بذلك علم المعاني»⁽⁴⁾.

واستمرّ هذا معهم حتى مجيء أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ) وتصنيفه كتابه مجاز القرآن الذي تفتّن فيه إلى الجمود الناجم عن التعاطي السطحي للنحو، وحاول تجاوزه بمعالجته قضايا يمكن تصنيفها كبداية لمعاني النحو؛ مع الاستشهاد لها من القرآن والشعر؛ فبالنظر في لفظ المجاز عنده نجده قد استعمله على غير استعمال البلاغيين حيث يقصد به على ما ذكره محقق الكتاب محمد فؤاد سزكين (1924م-2018م) «الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته؛ وهذا المعنى أعمّ بطبيعة الحال من المعنى الذي حدّده علماء البلاغة لكلمة "المجاز" فيما بعد»⁽⁵⁾.

كما وضّح هذا عباس أرحيلة (1949م-0000) في مقاله " مجاز القرآن لأبي عبيدة محاولة رائدة في مرحلة التأسيس " يقول: «يُرادُ بالمجاز العدولُ عن الطريق الطبيعي للألفاظ في معانيها ونظمها إلى طريق آخر فيه مُجاوِزة وتجوُّز؛ وإن الوقوف عند دوران كلمة مجاز في الكتاب، وإن تعددت في بعض المواضع دلالتها، فإن السَّعة اللغوية يقصد أبو عبيدة المعبر إلى الفنون الأسلوبية في القرآن؛ فالمجاز طُرُقٌ يَسْلُكُهَا القرآنُ في أدائه البياني أي في تعابيره ، وكلمة المجاز عنده لا علاقة لها بالمصطلح البلاغي بقدر ما تعني الدلالة الدقيقة للصيغ التعبيرية المختلفة في القرآن مُستشهداً عليها بما يُشبهها من أنماط أساليب العرب ، ولعل الإحساس بضرورة التعرف على وجوه الحسن في أساليب القرآن والواردة في كلام العرب؛ جعل لموضوع المجاز مكانةً خاصّةً في الدراسات القرآنيّة والبحوث الإعجازيّة»⁽⁶⁾.

وقد وقفنا على مقالٍ لسلام عبدالله محمود عاشور بعنوان "المسائل النحوية في مجاز القرآن ورأيه فيها" تناول فيه مسائل متفرقة مثل حذف نون من نوني المضارعة والوقاية، ورفع المصدر وحذف المبتدأ، وزيادة (كان) في الكلام، والرفع على إضمار فعل أو الاستئناف بعد اسم (إنّ) والنصب على الجوار، ورفع الفعل المضارع بعد النهي ...⁽⁷⁾ وغيرها؛ وأورد في الأخير جدولاً إحصائياً لكل القضايا التركيبية المخالفة للقاعدة النحوية في مجاز أبي عبيدة؛ والتي تندرج في نظرنا تحت مسمى المفارقة التركيبية-ولعلنا نخصص له ا بحثاً منفرداً إذ ليس مجاله للاسترسال فيه-

ورغم هذا الكشف الذي جاء به أبو عبيدة إلا أن معاصريه لم يلتفتوا له؛ حيث صرّفهم عن مجازهم افتتانهم بنحو سيبويه، وقرب عهدهم منه، إلى غاية تصنيف عبد القاهر الجرجاني للدلائل والأسرار الالذان فتح بهما نوافذ على فضاءات جديدة لدراسة النحو؛ مستهجنًا اهتمام النحاة بأحوال الإعراب والبناء ؛ وعدم الالتفات إلى أهمية جوانب النحو الأخرى.

و متهما إياهم بالتكلف والتعسف والتفريط في وظيفة الكلام وفائدته؛ يقول: «وأما النَحْوُ فَظَنُّهُ ضَرْباً مِّنَ التَّكْلِيفِ، وَبَاباً مِّنَ التَّعْسُفِ، وَشَيْئاً لَا يَسْتَنْدِ إِلَى أَصْلٍ، وَلَا يَعْتَمِدُ بِهِ عَلَى عَقْلِ، وَأَنَّ مَا زَادَ مِنْهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَمَا يَتَصَلُّ بِذَلِكَ مِمَّا تَجِدُهُ فِي الْمَبَادِي،

فهو فضلٌ لا يُجدي نفعاً ولا تحصل منه على فائدةٍ، وضربوا له المثل بالمُلح كما عرفت، إلى أشباهٍ لهذه الظُّنون في القَبِيلَيْنِ وآراءٍ لو علموا مَغَبَّتَهَا وما تقوِّدُ إليه، لتعوِّذوا بالله منها، ولأنفُسهم من الرضا بها، وذاك لأنَّهم بإيثارهم الجَهْلَ بذلك على العلم، في معنى الصَّادِ عن سَبِيلِ الله، والمُبتَغى إطفاء نور الله تعالى»⁽⁸⁾.

ليبدأ معه عهد جديد للنحو؛ بتجاوزه أو آخر الكلم وعلامات الإعراب وتعديهِ إلى معانيه والمفهوم الدلالي الذي يقتضيه الحال، كون الترتيب الذهني والإنتاج الفني المراعي لمقتضى الحال من دواعي تماسك الأسلوب وقوته، ومن ثم نجده لا يقف في نظرته إلى الإعراب عند المظهر للحركة، بل ينظر إلى الإعراب على أنه علم يقصد فيه التأسيس لفهم يساعد على إدراك معنى المعنى، ومنه بيَّن أن الكلام نظم، وأن رعاية هذا الأخير وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام والجمال، ثم لتقوم بينهما علاقة وطيدة بعد أن أصبح كلُّ منهما همّة الجمالية والأسلوب.

وقد أبُخس هو الآخر حقّه واشتغل الناس عنه وعن مذهبه، وذاك لأمرين اثنين: «الأوّل: عامٌ يتصل بحال العلم في القرن الخامس.. إذ كانت العقول قد هَمَدَتْ وقُيِّدَتْ بسلاسل من التقليد؛ حرّمت عليها أن تقبل أي ابتداع أو تجديد. الثاني: خاص يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه الذوق وتنبّه الحسّ اللغوي لزنة الأساليب ودرك خصائصها، وقد كانت العُجْمَة إذ ذاك غالبية بغلبة الأعاجم، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها، لا يبلغ بهم الحسّ اللغوي إن يذوقوا ما ذاق عبد القاهر فاضطرَّ إلى مضاعفة الجُهد في الكشف عن رأيه والاحتجاج له، ثم كُتِبَ له أن يخلِّ رأيه -على وضوحه- غامضاً يُعْرِضُ عنه قومٌ ويُحَرِّفُه آخرون»⁽⁹⁾.

لتبقى هذه النظرية بين دفاف الكتب إلى غاية أن سئم الناس من سطحية النحو وجفافه فانتعشت أذواقهم؛ فأن «لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي، فإن من العقول ما أفاق لِحَظِّهِ من التفكير التحرر، وإن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على رسم المعاني، والتأثير بها، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية، وسُئِمَ زخارفها»⁽¹⁰⁾.

ثم جاء السكاكي (626هـ) وقنَّ أساليب العربية في مفتاحه؛ ليتبعه البلاغيون بعده في مصنفاتهم.

أما المعاصرين مع غزو المناهج النسقية والسياقية الغربية ظهرت مجموعة منهم منددة بالإسقاطات الجزافية لها على نصوصنا العربية، مما اضطرهم إلى الالتفات إلى التراث ليفتتنوا بمن ذكرنا سابقاً وعلى رأسهم الجرجاني؛ فتوناً به وبنظريته التي ربط علم المعاني والبيان بمعاني النحو، مرددين مقولته: «وأمرُ "النظم" في أنه ليس شيئاً غيرَ توجيِّ معاني النحو فيما بينَ الكلم، وأن ترتب المعاني في أنه ليس شيئاً غيرَ توجيِّ معاني النحو فيما بينَ الكلم...»⁽¹¹⁾.

ومنه غدت معاني النحو وأساليها من المسائل المشتركة بين النحاة والبلاغيين، ومناطق الجمالية وجملة العلاقات التي تربط بين معاني الكلم في النفس، وإليها يستند ترتيبها؛ وغدت «دراسة النحو على أساس المعنى -علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة- تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة وتكسبه جدة وطرافة بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة»⁽¹²⁾.

وكذا ترتبط معظم قضايا علم النحو بعلم المعاني، وهي ما يندرج تحت مُسمّى المعاني الإضافية لا الوظيفية؛ فالوظيفية: هي التي لا أثر لها إلا في التركيب، وتوظيفها غايتها تحقيق المعاني الإضافية، لذا كانت غير مقصودة لذاتها، وإنما لغيرها -المعاني الإضافية- وهذا لا يعني أنها فضلة؛ فيها يستقيم التركيب ويستساغ نظمه، ويتجلى المعنى الإضافي فيه؛ يقول الدكتور سليمان إبراهيم العابد فيما معناه: ثم إنَّ المعاني الوظيفية بعضها لتحقيق السلامة، والحد الأدنى من الصحة (أصل الصحة) وبعضها لتحقيق العبارة المستوى الأعلى والكلام الأوضح، مثل الرفع، النصب، الجرّ، الجزم، الحكاية، الإعراب، البناء، الفتح، الضمّ، الكسر، السكون الإدغام، الإمالة، الإتياع، التفرع، الإبدال، القلب بأنواعه، ...⁽¹³⁾.

أما المعاني الإضافية: فهي المعاني التي ليس ت في أصل النحو بل مضافة إليه، كون أصلها لغويّ بحت، وهي المعاني التي تتضمن مقصدية المتكلم وبها تحدّد طريقة نظمه وتأليفه للكلام وأمثلتها كثير منها الاستفهام، التعجّب، التعقيب، التراخي، البيان، التبعيض، النداء إضافة الإنكار، الأمر النهي، الإسناد، التعريف، التنكير، التعدية، اللزوم، التذكير، التأنيث الجمع الثنائية، الاستثناء التفضيل، التوكيد، القسم، المدح، الذمّ، التشبيه، التسوية، الإنكار التهكمّ التعليل، الترتيب، الشكّ الإبهام، التميّ، العرض، التحضيض، التحذير، البديل، الابتداء المقابلة، التعظيم، التحقير، التشبيه البعد، الامتناع، التعليق، التقييد، الإطلاق،

التوبيخ، التنديم الكناية، البيان، الإيجاب، السلب القسم، التضمن، التعريض التصرف؛
الإيجاز...⁽¹⁴⁾.

والمعنى الواحد قد يكون وظيفياً في حال، وإضافياً في حال، وذلك باعتبارين مختلفين
مثل التنكير إذا قصد صار معنًى إضافياً، مثل: جاء زيدٌ وزيدٌ آخر، أو جاء سيبويه وسيبويه
آخر، وإذا لم يقصد فهو معنًى وظيفي، مثل: "جاء رجلٌ" و"لا رجل في الدار" و"ما من أحدٍ
عندنا"؛ إذ القصد منه التعميم (العموم) والتنكير وسيلة أو أداة...⁽¹⁵⁾.

لتكون معظم هذه القضايا التي اهتم بها أصحاب هذا الباب على علاقة بالمفارقة
التركيبية كما سبق وذكرنا، ومن ثمَّ نجد أن هذه الأخيرة وإن كانت على علاقة مباشرة بالدرس
النحوي إلا أن علاقتها بأبواب علم المعاني في الدرس البلاغي أشدُّ وأوثق، فليس يهم دارسها
معرفة الجانب التركيبي والإعرابي للجملة وتعليقاته، بل معرفة الدواعي الأسلوبية التي اضطرت
المتكلم إلى اللجوء إليها، ومنه كان بابها البلاغة؛ حيث تهتم هذه الأخيرة بالمعنى مع عدم إغفال
التركيب وأصول النحو عامةً.

ومنه يمكننا القول أنَّ المفارقة التركيبية مبحث يتقاسمه النحاة والبلاغيون، فهي
تركيب عجيب أرق النحويين إذا لم يجدوا له باباً يندرج تحته لشذوذه عن القاعدة، محاولين
بعد الملاحظة والتوصيف تعليقه وتفسيره، وهو ما جعل منهجهم مما يُعنى «بالشكل والاطراد
العقلي المنطقي ونظرية العمل ويلجأ إلى التأويل والتقدير والتعليل العقلي في الغالب، ويعالج ما
يعدل عن الأصول النحوية التي قررها النحاة من صور الجملة الاسمية والفعلية وملحقاتها
ورتبة كل مكون من مكوناتها، ليعيد العبارة إلى أصولها»¹⁶.

أما البلاغيين فقد أدركوا أن المستوى المؤلف في اللغة هو مستوى التفت إليه النحاة
بالنظر والتمحيص، لذا قرروا الالتفات إلى المستوى الفني وتفصيلاته الدلالية، والذي لا يمكن
تحقيقه إلا بتجاوز ما هو مألوف، و من كان كل اهتمامهم مُنصباً على الأداء الفني لا العادي،
وهذا لا يعني التخلي عن منهج النحاة بل اعتمدوا عليه «في تقدير الأصول اللغوية المفترضة من
أصل القاعدة وأصل الوضع وأصل المعنى»¹⁷.

و لعلَّ هذا الذي ذهب إليه ابن الأثير في تفريقه بين النحوي والبلاغي حين يقول:
«فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية
وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من الوضع اللغوي،

وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة»⁽¹⁸⁾.

2. أنواع المفارقة التركيبية:

عنى النحاة بوصف التراكيب وأساليبها وإعطاء كلٍّ منها اصطلاحاً لغوياً يُدلُّ عليه وهي أكثر من أن تحصى لكالتوجيه و التهمك و التنكيث والتضاد والتعريض والالتفات والترديد والتجاوز والإيهام والاستدراك والتجريد والجمع والتفريق والقلب والحمل على المعنى وغيرها كثير وقد حاول إحصاء بعضها الدكتور أحمد مطلوب في معجمه للمصطلحات البلاغية وتطورها.

وكذا عنى البلاغيون - الذين اتخذوا من النحو منطلقاً لمباحثهم في تشخيص ظاهرة العدول- بوصف دلالات التراكيب ومعانها، وكذا دلّلوا عليها بمصطلحات توصيفية لها للاستفهام والأمر والنهي والنداء وغيرها ؛ والتي خرج بها العرب عن أصولها إلى معانٍ مجازية تُفهم في سياقاتها وبتتبع قرائنها؛ فعلى سبيل المثال الاستفهام قد يعدل عن أصله بأدائها- في سياقات معينة- أغراضاً مجازيةً للاستبطاء والتعجب والنفي والتقرير والإنكار والتهمك والسخرية والتمني والتحقير والتعظيم وغيرها.

وما يهمننا هو ما ذهب إليه النحاة كون معظم القضايا التي تناولوها في العدول عن أصل الوضع هي مفارقات تركيبية في حقيقتها؛ كونها مؤسسة على التناقض مع ما هو أصلٌ في الوضع؛ يلجأ إليها المتكلم لدواعٍ أسلوبية، ومعظمها يتقاسمه الدرسين- النحوي والبلاغي- فالعدول يطال التركيب ومنه يتولد عنه عدولٌ في الدلالة، ومثاله كثير؛ فمنه العدول عن الظاهر والحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغيرها من الأساليب التي لها القدرة على إثارة دهشة المتلقي وخرق أفق توقّعه؛ بقول معانٍ تُفضي بك إلى مضانٍ معانٍ آخر. وهذا ما تعرّض له الجرجاني بالبحث والتمحيص تحت مسمى " معنى المعنى "؛ يقول: «فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر

اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»⁽¹⁹⁾ يتطلّب رهافة في الذوق والحس الفني للوقوف عليه.

ومنه نجد للمفارقة التركيبية أنواع كثيرة؛ خرجت عن الأصول المجردة عند النحاة للذكر والوصل للذات تقع المفارقة التركيبية فيهما بلحذف والفصل، ومثله التقديم والتأخير والالتفات التي يؤتى بها لدواعٍ أسلوبية واستعمالها الأدبي آمن عارٍ عن الئبس، وغيرها من الظواهر التي يمكن إدراجها تحت مسمى ظاهرة الحمل في اللغة العربية؛ وهي: «حمل اللغة العربية بعضها على بعض: بُنيةً وتركيباً ودلالةً وإعراباً ووظيفةً نحويةً، وإلحاق بعضها ببعض وإعطاؤه حكم بعضها لبعض ودلالته أو بنيته أو إعرابه وغير ذلك، وهي ظاهرة تدل على نظام اللغة العربية الذي يؤسس على المشابهة وتعلق بعضها برقاب بعض ورجوعها إلى أصول واحدة، يُفسّر في ضوءه جلّ أنواع العدول في النصّ القرآني»⁽²⁰⁾.

وظاهرة الحمل بابها واسع، واستعمالاتها متعدّدة وفروعها كثيرة: «كالحمل على المعنى والحمل على اللفظ والحمل على الموضع وعلى الإعراب، والعطف على المعنى والعطف على التوهم والحمل على النظير وعلى النقيض، ويضم كذلك باب النقل والمطابقة بأنواعه، وما عرف بـخطابات القرآن وما سمّوه بالتناسب والمشكلة في اللفظ والمعنى، والتضمين والتناوب وغيرها من أنواع العدول الكثيرة في اللغة العربية»⁽²¹⁾.

وقد عدّها القدامى وسيلة من وسائل تأويل الألفاظ أو العبارات التي تخرج عن القواعد التجريدية المطّردة، قال عنها ابن جني في الخصائص؛ في فصل الحمل على المعنى: «اعلم أن هذا الشّرّج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك مما تراه بإذن الله»⁽²²⁾.

وبهذا تؤكد قضية عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع عن العرب، مما ألجأ التقليديين إلى التأويل و«محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صبب ظواهر اللغة المنافية للقواعد قوالب هذه القواعد»⁽²³⁾.

3. نماذج عن المفارقة التركيبية:

يمكن تقسيم المفارقة التركيبية الخاصة بـ الألفاظ والتراكيب بناءً على ما سبق إلى ثلاثة أقسام، سنكتفي فيما بالجانب التنظيري، إذ كل قسم منها وكل نموذج من النماذج يستحق أن يفرد له مقال، وبما أن الباحث مقيد بعدد الصفحات فسيكتفي بالتنظير فقط؛ خلا الاستشهاد لبعض القضايا للضرورة.

1.3. المفارقة الكلامية:

الأصل في العربية أن تُطابق الكلمة معناها الذي وضع لها «وهو الأكثر في كلام العرب»⁽²⁴⁾ كون «جري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى»⁽²⁵⁾، إلا أننا نجد في كلام العرب واستعمالهم الكلمة وقد أدت عدة معانٍ كلٌّ حسب سياقه، ويدخل تحته - ما سبق وذكرناه في المفارقة المعجمية- التضاد والمشتراك اللفظي والمشكلة وغيره، ومثاله كثير خاصة في القرآن، كلفظ الرحمة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽²⁶⁾ فقد يراد بها الثواب⁽²⁷⁾ وقد يراد بها الإحسان⁽²⁸⁾، وكذا يراد بها فضل الله⁽²⁹⁾ ... وغيره.

2.3. المفارقة الصرفية:

حيث تحمل البنى الصرفية بعضها على معاني بعض، وبالرغم من أن هذه الظاهرة لم يعقد لها النحاة باباً إلا أنهم أشاروا إليها في عدة مواطن، كوقوع صيغة "تف عَّل" بمعنى "فعل" وكذا "تفَعَّل" بمعنى "استفعل"، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾⁽³⁰⁾، قال السمين الحلبي في تفسيرها: «قوله تعالى: "فَتَقَبَّلَهَا" الجَمْهُور على "تَقَبَّلَهَا" فعلاً ماضياً على تَفَعَّل بتشديد العين، و "رَبُّهَا" فاعل به، وتَفَعَّل يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى المجرد أي: فَقَبَّلَهَا، بمعنى رَضِيَهَا .. وَتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعِلَ مجرداً نحو: تَعَجَّبَ وَعَجِبَ من كذا، وتَبَرَّأ وتَبَرَّأ منه. والثاني: أن تَفَعَّل بمعنى استفعل، أي: فاستقبلها رَبُّهَا يقال: استقبلتُ الشيء أي: أخذتُه أول مرة...»⁽³¹⁾.

3.3. المفارقة الجمليّة.

وهو أوسع من سابقه تفريعا واستعمالا، و فيما يلي بعض الأمثلة التي تعضد هذا القول -تمثيلا لا حصرا:-

1.3.3. مفارقة العدد:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في الإفراد والتثنية والجمع، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في العدد، ومفارقة النعت للمنعوت في العدد، مفارقة البديل للمبدل منه في العدد ...

2.3.3. مفارقة الجنس:

وهي عدم تطابق جزئي الجملة في التذكير والتأنيث ؛ حيث إن للمذكر في العربية علامة مخالفة لعلامة المؤنث، إلا أن العرب قد تخالف في هذه المسألة إذا ما أمِنُ اللبس في المعنى؛ قال ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جدًا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»⁽³²⁾، ومنه مفارقة الخبر للمبتدأ في الجنس ومفارقة الفاعل للفعل في الجنس مفارقة النعت لمنعوته في الجنس، ومفارقة البديل للمبدل منه في الجنس ...

3.3.3. مفارقة الإعراب:

1. مفهوما:

وهي "مفارقة جزء من أجزاء الجملة لمحلّه الإعرابي أو حرلته الإعرابية ل دواع أسلوبية تركيبية" وهذا عند البلاغيين يُعدُّ من المجاز، يقول التفت زانئ: «فكما توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره وإن كان المقصود في فنّ البيان هو المجاز بالمعنى الأول»⁽³³⁾.

2. أضرهما: لمفارقة الإعراب ضربان اثنان:

أ. مفارقة المحل الإعرابي:

"هي تبادل جزأين من أجزاء الجملة محلّهما وحكمهما الإعرابي (الوظيفة النحوية) فيأخذ كلٌّ منهما محلَّ الآخر في التركيب" وهو ما عرف عند القدامى بـ"القلب"، «وهذا التبادل بين الكلمتين مرتبط أساسًا بعملية الاختيار التي يقوم بها الشاعر أو الناثر بين الكلمات التي تؤدي الوظائف النحوية في التركيب، وقد نتج عنها إنشاء علاقات نحوية جديدة بين الكلمات المختارة»⁽³⁴⁾

ومثاله: قلب الفاعل مفعولا، وقلب المفعول فاعلا ، قلب الفاعل مجرورًا بحرف والمجرور بالحرف فاعلا ، قلب المفعول به مجرورًا بحرف والمجرور بالحرف مفعولا به ، قلب المبتدأ مجرورًا بحرف والمجرور بالحرف مبتدأ ، قلب المضاف إليه مفعولا به والمفعول به مضافًا، قلب اسم كان خبرا لها وخبرها اسمًا لها، وغيرها من أمثلة القلب الذي لم يتخذ «صورة

ثابتة، ولا نمطاً موحدًا بل اختلفت صوره وتعددت أنماطه إذ بلغ مجموع صوره تسع عشرة صورةً موزعة على خمسة وعشرين نمطا، مستفقا من أربعة وثمانين شاهداً⁽³⁵⁾.

عموماً يمكننا القول إن مفارقة المحل الإعرابي، هو تبادل وظيفي بين جزأين من أجزاء التركيب له أثره في المعنى النحوي، إذ يصبح لكل جزء وظيفة ظاهرة وأخرى باطنة، وإن هذا يطال الدلالة-أيضا- فتصبح هي الأخرى موزعة بين دلالة ظاهرة وأخرى باطنة.

ب. مفارقة الحركة الإعرابية:

هي "مخالفة جزء من أجزاء التركيب لحركته الإعرابية لمانع من الموانع) تعذر أو استئصال أو مناسبة أو قطع أو جوار؛ مع ملازمته لمحلّه من الإعراب"؛ حيث تكون الحركات الإعرابية مقدرة فلا تُلَفِظ الضمة والفتحة والكسرة، وهو ما يجعل إعراب الجزء تقديريا لا ظاهريا.

3. مواضعها:

1. الاسم المقصور: نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾⁽³⁶⁾، الهدى اسم مجرور ب على وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

2. الاسم المنقوص: حركاته مقدرة لثقلها إلا الفتحة تظهر لخفتها، نحو قولنا: حكم القاضي بالعدل؛ القاضي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل والأصل القاضي.

3. الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ولم يكن مقصورا ولا منقوصا أو مثنى أو جمع مذكر سالم: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾⁽³⁷⁾؛ نفس فال مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة وهو مضاف والياء في محل جر مضاف إليه.

4. المضارع المعتل الآخر: نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾⁽³⁸⁾، ينسى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

5. الاسم المجرور بحرف جر زائد أو شبيه به: ﴿نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾⁽³⁹⁾ بعزیز: الباء حرف زائد مبني على الكسر، عزیز خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر -للمناسبة-

6. "كلا" و"كلتا" إن أضيفا لظاهر: أعربا إعراب المفرد المقصور فتقدر الحركة عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾⁽⁴⁰⁾؛ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

7. قسم المتعذر إعرابه مطلقا: المحكي: نحو قولنا: حضر جاد الحق؛ جاد الحق فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية⁽⁴¹⁾.

4. الدواعي الأسلوبية لمفارقة الإعراب:

لعل أبرز الدواعي الأسلوبية لمفارقة الإعراب هي لفت انتباه المتلقي إلى الدلالة المؤلدة عن مخالفة الوضع الإعرابي للعربية؛ قال سعد الدين التفتا زاني في حاشيته على الكشف: «فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت⁽⁴²⁾: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدل دليل على الاهتمام⁽⁴³⁾».

وقال أبو علي الفارسي (ت 377هـ) في ذكره الدواعي الأسلوبية والجمالية التي قد تنجم عن مخالفة النعت لمنعوته: «إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان أي للفتن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء فإن تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سننه المسلوک ينبي عن اهتمام جديد بشأنه من المتكلم ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب⁽⁴⁴⁾».

وقال محمد حماسه: «الكلام المقلوب أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه وتشربه على تودة وتريث؛ لأنه يصدم الذهن بما لم يعتد عليه من الاستعمالات اللغوية، فيجد الإنسان نفسه مضطراً لإعادة النظر وإنعام الفكر فيكون ذلك -ولو كان ممجوجاً- أمكن في النفس⁽⁴⁵⁾».

هذا وتبقى النماذج في المفارقة التركيبية لا تعد ولا تحصى؛ فكل باب يرد فيه مخالفة أصل الوضع العربي بالانتقال من المعنى القريب والتركيب المعياري ذو الوظيفة النحوية

البسيطة إلى معانٍ أخرى لدواعٍ أسلوبية يقتضيها المعنى والسياق هو مفارقة تركيبية، على غرار مفارقة التعريف والتكثير، ومفارقة الترتيب -التقديم والتأخير- ومفارقة الحذف وغيرها ...

خاتمة:

- ختاماً يمكننا القول: إن للمفارقة التركيبية في تراثنا اللغوي صوراً جمّة؛ وظّفها أهل الصنعة من الشعراء والكتاب في سبيل تحقيق المعنى وبلوغ مقصديته، وتحقيق وظيفته الجمالية، ثم لينزل القرآن بعد ذلك مترعاً بمثل هذه الأساليب معجزاً في لفظه ونظمه.
- معاني القرآن للفراء ونظرية النظم للجرجاني ما هي إلا بحثٌ في صورة من صور المفارقات النحوية باعتبارها أسلوباً جمالياً من أساليب الفصاحة والبلاغة والجمال.
- إن النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- وإن اهتموا بالمعنى في كثيرٍ من الأحيان؛ إلا أنّه يبقى -إجمالاً- في المرتبة الدنيا واللفظ والتركيب في العليا، عكس البلاغيين -وعلى رأسهم الجرجاني- الذين حاولوا التنسيق بين المعنى والنحو؛ بجعلهما في مستوى واحدٍ من حيث الأهمية، كون تظافرها ينتج عنه نظم كلام وظيفي.
- إن النحاة لا فرق عندهم في معنى جملتين قُدم في إحداها الفعل وفي الأخرى الاسم عكس البلاغيين الذين يرون أن لكل تركيب دواعيه الأسلوبية.
- إن العدول عن المطابقة والحمل على المعنى عند القدامى ليس إلا بحثٌ في المفارقة التركيبية -على ما ذهبنا إليه في تعريفها- حيث يتفقان في كون كليهما عدول وانزياح تتلاحم فيه المتناقضات لدواعٍ أسلوبية يقتضيها السياق؛ يكسو بها المبدع نصه جماليةً تخرق أفق توقع المتلقي؛ وبلغ بها مقصديته؛ ومنه لم يكن استعمالها في كلام العرب من قبيل التجاوز اللغوي والاعتباطية بل لتحقيق المعنى وغرضه، وبلوغ المقصدية التي أرادها المتكلم تجاه مخاطبه.
- المفارقة التركيبية هي جملة المعاني النحوية التي يتطرق إليها الدرس البلاغي، كونها تندرج تحت باب مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذي ينصبُّ اهتمامه على حال المتلقي؛ الذي يجب عليه أن يراعيها كي تتحقّق مقصديته وغايته المرجوة، مع إسهامها في تشكيل الصورة الفنية، وتحسين البنية التركيبية، وعلى دارسها وموظّفها التفريق بينها وبين مفارقة التععيد

التي تعدّ ظاهرة نحوية تندرج ضمن أبواب الدرس النحوي لا أسلوباً فنياً كنظيرتها- التركيبية- التي تندرج ضمن الدرس البلاغي.

- إن المتكلم لن يستشعر قيمة المفارقة التركيبية إلا إذا عرف مسالكها ودواعيها الأسلوبية، فإنَّ فَعَلَ لعمري ستعثره «لذة عظيمة وهو ينظر في التعبيرات ودلالاتها المعنوية ويشعر بالاعتزاز بانتسابه إلى هذه اللغة الفنية الثرية؛ الحافلة بالمعاني الدقيقة الجميلة، ثم إنه بعد ذلك يحرص على هذه اللغة الدافقة بالحيوية، وهو وراء كل ذلك يحاول تطبيق هذه الأوجه في كلامه، ويشعر بمتعة في هذا التطبيق»⁽⁴⁶⁾.

- وكذا يمكننا في نهاية هذا البحث الإشارة إلى "دلالة القصد" التي عنى بها الجرجاني وجعلها ركيزةً يرتكز عليها المتكلم في اختيار ألفاظه وتركيباتها وسبكها وحبكها؛ حيث لا ترتيب حاصلٌ إلا إذا كان هناك قصد وصنعة وأسلوب مرتبط بموقع اللفظ في الجملة، يقول: «إذا فرغْتَ من ترتيبِ المعاني في نفسك لم تحتجِ إلى أن تستأنفَ فكراً في ترتيبِ الألفاظِ، بل تجدُّها تترتَّب لك بحُكم أنها خَدَمٌ للمعاني، وتابعةٌ لها، ولا حقةٌ بها، وأنَّ العِلْمَ بمواقعِ المعاني في النَّفْسِ علمٌ بمواقعِ الألفاظِ الدالة عليها في النطق... وأنَّ الكَلِمَ تترتَّب في النُّطقِ بسببِ ترتَّبِ معانيها في النَّفْسِ، وأنها لو خَلَّتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداء حروفٍ، لما وقعَ في ضميرٍ ولا هَجَسَ في خاطرٍ، أن يجب فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلٌ، وأنَّ يجبَ النطقُ بهذه قَبْلَ النطقِ بتلك»⁽⁴⁷⁾، ومنه كان لزاماً على المبدع الحق ألا يصرف معانيه بصورة اعتباطية بوضعها في قوالب لفظية لا تليق بمقصديتها، بل ينبغي مراعاة المعنى وسياقه ومتلقيه.

أخيراً يمكننا القول إن أسلوب المفارقة التركيبية استعمالٌ عربي يبرز لنا تنوع الإمكانيات النحوية، وإنَّ العدول عن الاختيار الوضعي يحدث تنافراً وظيفياً ودلالياً في التراكيب، يرى الدالليون أنه إشارة من المتكلم وقرينة تحول دون تمثُّل المعنى الظاهر؛ بل بالالتفات إلى خفيّه.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

1. ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين، (1962)، المثل السائر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مطبعة الرسالة بيروت.
2. ابن جني أبو الفتح عثمان، (1999)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط04.
3. ابن هشام أبو محمد جمال الدين عبد الله، (1420)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دط.
4. أبو المكارم علي، (2007م)، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط01.
5. الأخفش، (1990)، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01.
6. الأنباري كمال الدين، (1424هـ - 2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط01.
7. براجشتراسر، (1982) التطور النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط.
8. التفازني سعد الدين، (2013)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط03.
9. الجواهري، (1987) الصحاح الكتاب: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية أبو نصر الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط04.
10. الحلبي السمين، (1986)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط.
11. حماسة محمد عبد اللطيف، (1984)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة، جامعة الكويت، دط.
12. ديوان ذي الرمة، (1999)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01.
13. السامرائي فاضل صالح، (1420 هـ - 2000 م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط01.
14. سليمان خالد، (1995)، المفارقة والأدب دراسة في النظرية والتطبيق، دار الشرق، عمان، ط01.
15. العابد سليمان إبراهيم، (مايو 2008) معاني النحو، مجلة العرب، دار اليمامة، الرياض، ج 1-2.
16. عبد القاهر الجرجاني، (1992م)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة مدني، جدة، ط03.

17. العكيلي حسن منديل حسن، (2009)، الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01.
18. العليبي يس، (دت)، حاشية العليبي بهامش التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دط.
19. العمادي أبو السعود، (1994)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط04.
20. الفراء أبو زكريا، (1955)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط01.
21. الكاعوب عيسى علي، الشثيوي علي سعد، (1993)، الكافي في علوم البلاغة العربية، مطبوعات الجامعة المفتوحة، مصر، دط.
22. المرادي الحسن بن قاسم، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت، ط01.
23. مصطفى إبراهيم، (2014)، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، دط.
24. معمر بن المثنى أبو عبيدة، (دت) مجاز القرآن؛ تح: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01.
25. الواحدي أبو الحسن، (1415)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، ط01.

المقالات:

1. يوسف أحمد جاد الرب محمد، (2009 أوت)، القطع في تراكيب العربية بين النحو والدلالة، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، ع45، مج01.
2. الكبيسي علي أحمد، (1995)، ظاهرة القلب في الإعراب، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ع07.
3. صالح قاسم محمد، (أفريل، 2007م)، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج03، ع02.
4. نبيلة إبراهيم، (1987)، المفارقة، مجلة فصول، القاهرة، مج7، العدد3.
5. يوسف أحمد جاد الرب محمد، (أوت 2009)، القطع في تراكيب العربية بين النحو والدلالة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ع45، مج01.
6. أرحيلة عباس، (ربيع الآخر 1407هـ/ديسمبر 1986)، مجاز القرآن لأبي عبيدة محاولة رائدة في مرحلة التأسيس، مجلة الدارة، ع03.
7. عاشور سلام عبدالله محمود، (يونيو 2014م)، المسائل النحوية في مجاز القرآن ورأيه فيها، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج12، ع02.
8. العكيلي حسن منديل حسن، (ديسمبر 2014)، نظرات في أسلوب العدول في النص القرآني لدى البلاغيين، مجلة معارف، جامعة البويرة، مج09، ع17.

الأطروحات:

1. سعيد نجار منال محمد هشام، (2000)، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، إشراف: عبد الله عنبر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

(1) سليمان خالد، (1995)، المفارقة والأدب دراسة في النظرية والتطبيق، دار الشرق، عمان، ط 01، 1999م ديوان ذي الرُّمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، ص22.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان، (1999)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط04، ج02، ص362.

(3) براجشتراسر، (1982) التطور النحوي للغة العربية، تعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، ص 133.

(4) الكاعوب عيسى علي، الشتيوي علي سعد، (1993)، الكافي في علوم البلاغة العربية، مطبوعات الجامعة المفتوحة، مصر، دط، ص54.

(5) معمر بن المثنى أبو عبيدة، (دت) مجاز القرآن؛ تح: محمد فؤاد سرزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، ج 01، ص19.

(6) أرحيلة عباس، (ربيع الآخر 1407هـ/ديسمبر 1986)، مجاز القرآن لأبي عبيدة محاولة رائدة في مرحلة التأسيس، مجلة الدارة، ع03، ص237-238.

(7) ينظر: عاشور سلام عبدالله محمود، (يونيو 2014م)، المسائل النحوية في مجاز القرآن ورأيه فيها، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج12، ع02، ص89-114.

(8) عبد القاهر الجرجاني، (1992م)، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة مدني، جدة، ط03، ص08.

(9) مصطفى إبراهيم، (2014)، إحياء النحو، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، مصر، دط، ص27.

(10) المصدر نفسه، ص27.

(11) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص454.

(12) السامرائي فاضل صالح، (1420 هـ - 2000 م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط01، ج01، ص08.

(13) ينظر: العابد سليمان إبراهيم، (مايو 2008) معاني النحو، مجلة العرب، دار اليمامة، الرياض، ج 1-2، ص63.

(14) ينظر: المرجع نفسه، ص63.

(15) ينظر: العابد سليمان إبراهيم، معاني النحو، ص63.

(16) العكيلي حسن منديل حسن، (ديسمبر 2014)، نظرات في أسلوب العدول في النص القرآني لدى البلاغيين، مجلة معارف، جامعة البويرة، مج 09، ع17، ص90.

(17) حسن منديل حسن العكيلي، نظرات في أسلوب العدول في النص القرآني لدى البلاغيين، ص90.

(18) ابن الأثير أبو الفتح ضياء الدين، (1962)، المثل السائر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، مطبعة الرسالة بيروت، ج 01، ص37.

- (19) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 263.
- (20) العكيلي حسن منديل حسن، (2009)، الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبالغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، ص 67.
- (21) المرجع نفسه، ص 67.
- (22) ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ج 02، ص 413.
- (23) أبو المكارم علي، (2007م)، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 01، ص 204.
- (24) المرادي الحسن بن قاسم، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، ص 230.
- (25) الأنباري كمال الدين، (1424هـ- 2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 01، ج 02، ص 416.
- (26) سورة الاعراف، الآية 56.
- (27) ينظر: الواحدي أبو الحسن، (1415)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، ط 01، ص 398.
- (28) ينظر: الجواهري، (1987) الصحاح الكتاب: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية أبو نصر الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 04، ج 01، ص 198.
- (29) الأُفْش، (1990)، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، ج 01، ص 327.
- (30) سورة آل عمران، الآية 37.
- (31) الحلبي السمين، (1986)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، ج 03، ص 139.
- (32) ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ج 02، ص 417.
- (33) التفتراني سعد الدين، (2013)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 03، ص 628.
- (34) الكبيسي علي أحمد، (1995)، ظاهرة القلب في الإعراب، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، ع 07، ص 23.
- (35) المصدر نفسه، ص 44.
- (36) سورة البقرة، الآية 05.
- (37) سورة طه، الآية 96.
- (38) سورة طه، الآية 52.
- (39) سورة الزمر، الآية 37.
- (40) سورة الكهف، الآية 33.
- (41) ينظر: سعيد نجار منال محمد هشام، (2000)، الإعراب التقديري والمحلّي بين مقتضى النظرية والتطبيق، إشراف: عبد الله عنبر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص 72-84. (بتصرف)

-
- (42) يس بن زين الدين العليبي الحمصي (ت1651م)
- (43) العليبي يس ، (دت) ، حاشية العليبي بهامش التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دط، ج 02، ص 117.
- (44) العمادي أبو السعود، (1994)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط04، ص30.
- (45) حماسة محمد عبد اللطيف، (1984)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة، جامعة الكويت، دط، ص 383.
- (46) فاضل السامرائي، معاني النحو، ص08.
- (47) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص54-56.